العراق. سياسة "الوضع القائم" نهجا في الحكم

أرمين ميساجيه *

28 أيار (مايو) 2026

وقادة فصائل مسلحة وبرلمانيين من [1]منذ نهاية عام 2025، وفي المجالس الكبرى ببغداد، كان نحو مئة شخص من رجال دين النجف محافظات الجنوب يجلسون حول طاولة واحدة، ويتفاوضون دون أن ينجحوا في التوصل إلى اتفاق حول اختيار رئيس للوزراء. كان هؤلاء [2].جميعا من أعضاء الإطار التنسيقي، تحالف الأحزاب والفصائل الشيعية الذي يهيمن على بنية السلطة في العراق منذ عام 2022

لم تكن المفاوضات تدور حول برنامج حكومي، بقدر ما كانت تتمحور حول تحقيق معادلة: التوافق حول مرشح يضمن إعادة توزيع .الحقائب الوزارية دون أن يخل بالتوازن الهش بين الفصائل. والنتيجة: شلل تام

جذور هذا الشلل تعود إلى عام 2003، حين قدم نظام المحاصصة الطائفية باعتباره ضرورة مرحلية: لتفادي الاحتراب بين مكونات المجتمع السياسي، ولتثبيت أركان دولة لا تزال تعيد بناء نفسها، ولضمان تمثيل كل مجموعة في المشهد العام. غير أن النخب العراقية التي ارتضت هذا الحل وقتيا لم تلبث أن حولته إلى نظام راسخ، إذ منحها ما لا تستطيع أي برامج سياسية أن تعد به: ريعا من السلطة لا يخضع .إلى منطق صناديق الاقتراع

وهكذا رسّخ هذا النظام عرفا غير مكتوب لكنه يشكل عماد اللعبة بأسرها: رئاسة الجمهورية للكرد، ورئاسة البرلمان للسنة، ورئاسة .الحكومة للشيعة. وفي نهاية المطاف، في 28 أبريل/نيسان 2026، كلّف الرئيس نزار آميدي رسميا علي الزيدي بتشكيل الحكومة

تكليف يلخص المشهد السياسي بأكمله

على مدى أشهر عدة، تمحور الشلل السياسي حول رجلين بارزين. الأول هو نوري المالكي، رئيس الوزراء بين عامي 2006 و2014، والوجه الأبرز للمعسكر الموالي لإيران، الذي يُحمله كثيرون مسؤولية مشتركة في تهميش السنة وإذلالهم، مما مهد لاحقا لصعود تنظيم "داعش". فعقب الغزو الأمريكي عام 2003، أقدمت سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة على حل الجيش العراقي وإقصاء أعضاء حزب البعث من الوظائف العامة في إطار سياسة "اجتثاث البعث"، فأفضى ذلك إلى تهميش واسع للمكون السني وأجج جذوة التمرد المسلح. أما الرجل الثاني فهو محمد شياع السوداني، رئيس الوزراء بين 2022 و2025، الذي رأى فيه الإطار التنسيقي شخصا تجاوز هامش الاستقلالية المسموح به، إذ سعى إلى إرخاء القبضة الإيرانية على مفاصل الدولة العراقية، من وزارات ومسارات مالية .وأجهزة أمنية

وقع الاختيار على المالكي أولا، قبل أن يستبعد بفيتو أميركي: فقد لوح دونالد ترامب بتجفيف الشريان المالي العراقي. طهران تطرح القائمة، وواشنطن تنتقي منها من تشاء. وتحت وطأة الضغط الأميركي، في خضم توترات الحرب الإقليمية، وفيما كان تكتل بديل من 120 نائبا -من سنة وكرد وشيعة مستقلين خارج الإطار التنسيقي يهدد بتفجير المسار من الداخل عبر تقديم مرشحه الخاص وحشد أغلبية .موازية، توصل الإطار في خمس وعشرين دقيقة إلى الاتفاق على اسم علي الزيدي: وجه يكاد يكون مجهولا في خارطة الأحزاب

نقطة قوة الزيدي هو أنه لا يشكل تهديدا لأحد

هذا الرجل الأربعيني، المنحدر من عائلة بغدادية أصولها من محافظة ذي قار جنوب شرق البلاد، تلقى تكوينا في القانون والمالية. يترأس نحو خمس عشرة شركة، في مقدمتها "الشركة القابضة الوطنية"، وهو تكتل تأسس عام 2017 يمتد نشاطه عبر الزراعة والعقارات والمصارف واللوجستيك والطاقة المتجددة والتعليم والصحة. وقد شيد هذا الصرح كله في مرحلة ما بعد "داعش"، أي خلال موجة إعادة .الإعمار التي تدفقت فيها عقود الدولة، وانفتحت مسارات التمويل، وغدا الوصول إلى صناع القرار مفتاح كل شيء

بيد أن الزيدي ليس دخيلا على المنظومة. فقد اشتغل في السنوات الأخيرة فاعلا مركزيا في داخلها، وإن آثر البقاء بعيدا عن الأضواء: فشركاته حصدت عقودا وزارية بمليارات الدولارات مرتبطة ببرنامج البطاقة التموينية، فيما يعمل مصرفه "الجنوب الإسلامي" وسيطا في تحويلات الدولار بين المؤسسات العامة والسوق الخاصة ضمن آلية مزاد العملة التي يشرف عليها البنك المركزي. كما آلت إلى مجموعاته أراض تابعة للدولة عبر ترتيبات غير معلنة، وهو نفسه دائن للدولة بملايين الدولارات - تضارب مصالح لا يبدو أن أحدا [3].يكترث به. أما شقيقه حسن فيدير قناة "دجلة" التلفزيونية، المحسوبة على الخط الحكومي في عهد السوداني

حظي الزيدي بمباركة واشنطن لحظة تسميته، ثم بتهنئة شخصية من ترامب. وسر قوته أنه لا يقلق أحدا: لم ير فيه أي فصيل تهديدا لمصالحه، ولم تعترض عليه أي كتلة كبرى. رجل أعمال أُلقي به إلى السياسة، وصنيعة منظومة المالكي، متغلغل في شبكات الاقتصاد الحزبي وعقود الدولة - هو نموذج لرئيس وزراء منزوع الصلاحيات: واجهة تكنوقراطية في خدمة "الإطار".

الريع وحراسه

كل أسبوع، تحط في مطار بغداد طائرات شحن عملاقة تحمل مئات ملايين الدولارات نقدا، قادمة من الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. وتمتد جذور هذه الآلية إلى العقوبات التي فرضت على العراق عام 1990 إثر غزوه للكويت. فطوال العقد الذي تلاه، وفي إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة، كانت عائدات النفط العراقية تودع في حساب خاضع لرقابة أممية مشددة، لا يصرف منه إلا لتغطية الواردات ذات الطابع الإنساني.

بعد الغزو الأميركي عام 2003، حلت محل هذه الآلية الأممية آلية أميركية: باتت شركة تسويق النفط العراقية تبيع الخام للمشترين الدوليين، الذين يسددون مستحقاتهم لدى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، الذي يحولها بدوره إلى حساب البنك المركزي العراقي. وتتراوح عائدات النفط العراقي بين 80 و100 مليار دولار سنويا بحسب أسعار السوق. وعبر هذه الآلية التي أرساها جورج بوش الابن عقب الغزو، يدفع العراق رواتب موظفيه، ويمول وارداته، ويحافظ على حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي. فيما تتحكم واشنطن في هذه الآلية وتوظفها متى شاءت.

ففي ثلاث مناسبات خلال ست سنوات، علقت واشنطن إمكانية وصول العراق إلى عائداته النفطية أو قيّدتها لانتزاع ما تريد. ففي عام 2020، إثر اغتيال قاسم سليماني، قائد "فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني، وعقب تصويت البرلمان العراقي على إخراج القوات الأميركية، هددت واشنطن بتجميد سحب العائدات النفطية، فتراجعت بغداد عن التصعيد. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حين شدّد الاحتياطي الفيدرالي إجراءاته لمكافحة غسيل الأموال على التحويلات بالدولار نحو البنوك العراقية، في سياق مسعى أوسع لكبح تدفق الأموال إلى إيران، وجدت بنوك عراقية نفسها محرومة من الدولار، فانهار الدينار بنسبة 10% في غضون أيام. أما في أبريل/نيسان 2026، وفي خضم مفاوضات تسمية الزيدي، فقد تم جُمد نحو 500 مليون دولار ريثما يتم الاتفاق على الاسم المناسب.

غير أن المفارقة تكمن هنا: هذه الآلية بعينها مولت سنوات طويلة الميليشيات التي تقصفها الولايات المتحدة في مواجهتها مع إيران.

وتجسد آلية "مزاد الدولار" هذه المفارقة في أبهى صورها. فمن الناحية النظرية، تشتري البنوك الخاصة العراقية الدولار من البنك المركزي لتمويل الواردات وصون السيولة ودعم الاقتصاد الحقيقي. لكن من الناحية العملية، كشفت تحقيقات "مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد" (OCCRP) الصادرة عام 2024 أن نحو 6.5 مليارات دولار سلكت هذا المسار نحو جهات مرتبطة بالميليشيات، من بينها "كتائب حزب الله"، الفصيل الأوثق صلة بقيادة الحرس الثوري الإيراني.[4]

هذا البناء لا يكشف عن تبعية مفروضة بقدر ما يفضح ترابطا متبادلا جرى اختياره وتكريسه عن سابق قصد. فالعراق يعتمد على النفط في 90 إلى 95% من إيراداته. وغيابه يعني ببساطة: لا رواتب ولا محاصصة ولا ميليشيات.

آلة إعادة توزيع السلطة

تُنتج المحاصصة طبقة سياسية رأسمالها الهوية. لذا، فإن الإبقاء على التشرذم الطائفي ليس فشلا للنظام بل هو منطقه الداخلي. وكما كتب وهكذا يخدم .[5]"ستيوارت باون، المفتش العام الأميركي السابق المكلف بملف إعادة إعمار العراق: "لقد صنعنا الوحش، ثم تبرأنا منه الوضع الراهن الجميع، شرط ألا يشد أحد الحبل أكثر مما ينبغي. ما تُحكم واشنطن قبضتها عليه من الأعلى، تتولى المحاصصة توزيعه في الأسفل.

وبالتالي، فإن أي زعيم فصيل ينجح في بناء قاعدة عابرة للطوائف يفقد عمليا ورقته التفاوضية الأثمن داخل الإطار التنسيقي. لذلك، لا مصلحة لتاجر الهوية في المصالحة، بل في إدارتها وتسييرها والتلويح بها دون أن يبلغها. والزيدي هو المفارقة التي تنتجها هذه المعادلة: صعد لأنه لا يجسد هوية حزبية صلبة، بل يشكل القناع التكنوقراطي الذي يتخفى خلفه النظام ليستمر دون أن يعيد بناء نفسه.

عراق مقسم يدار من الجميع... إلا من أهله

ولعل أعمق آثار هذا النظام هو أشدها خفاء: فالمحاصصة تجعل أي سياسة خارجية منسجمة ضربا من المستحيل. فكل وزارة أشبه بإقطاعية مستقلة؛ ملف واشنطن بيد كتلة، وملف طهران بيد أخرى، والسياسة الاقتصادية بيد ثالثة، من غير تنسيق ولا سلطة سيادية قادرة على الحسم. غير أن هذا التشرذم السيادي ليس خللا يسعى أحد إلى معالجته، إذ هو بالضبط ما يضمن مصالح الجميع. فعراق موحد مستقل يعقد حساباتهم الإقليمية، وعراق مفتت يخدم مصلحة الجميع، إلا العراقيين. فالمحاصصة توزع الريع في القمة، فيما تعيد الميليشيات توزيعه في القاع.

التجذر الإيراني

بعد سقوط بشار الأسد وتراجع حزب الله والحوثيين وحماس، باتت الميليشيات العراقية من أكثر مكونات "محور المقاومة" تماسكا. غير أن هذا الواقع يضعها في موقع مزدوج: فهي ركيزة لا غني عنها لطهران التي تحتاج إلى موطئ قدم ميداني بعد تراجع نفوذها في ساحات أخرى، لكنها باتت في الوقت ذاته في قلب الاستهداف الأميركي والإسرائيلي، في ظل تقلص هامش العمل العسكري في المنطقة.

ومع ذلك، ثمة ما يدعو إلى الحذر من قراءة تختزل المشهد في منطق التوظيف. فإيران ليست قوة مهيمنة كما أنها ليست في حالة انكفاء كامل؛ قدراتها العسكرية والسياسية تراجعت، وبنيتها القيادية تلقت سلسلة ضربات مؤثرة. بيد أن القيادات التي جرى استهدافها كانت تتميز بالبراغماتية، في حين أن خلفاءها داخل الحرس الثوري أكثر تشددا وأقل استعدادا للمناورة[6] ، وهو ما ينعكس بدوره على هامش الحركة المتاح حتى لحلفائها في العراق.

الزيدي ليس انتصارا لإيران ولا للولايات المتحدة.

وترى الباحثة لورانس لوبير، المتخصصة في الحركات الشيعية السياسية، أن النفوذ الإيراني في العراق يتميز بنيويا عن سائر ساحاته بالفصل بين "التغلغل العضوي" و"الوجود الوظيفي". فالميليشيات التي أسسها الحرس الثوري مباشرة -كتائب حزب الله وحركة النجباء- تستمد تمويلها وعقيدتها وشرعيتها الرمزية من طهران.

لكن ثمة مستوى ثان أكثر رسوخا وأشد صمودا أمام الضربات والعقوبات: الانغراس القبلي في محافظات الجنوب - البصرة وذي قار وميسان والمثنى - حيث التحمت شبكات الميليشيات بالبنى العشائرية والعائلية منذ حرب "داعش". فاغتيال قائد نادرا ما يجدي؛ إذ سرعان ما ينسحب مقاتلوه إلى أحضان القبائل التي تستوعبهم وتحميهم وتعيد تشكيلهم.

أما المستوى الثالث فبرلماني. ما بين 80 و90 نائبا مرتبطون بأحزاب مسلحة، وتمتلك الكتلة الموالية لإيران نحو ثلث مقاعد البرلمان، ما يجعل منها قوة تعطيل للمسار التشريعي متى اقتضى الأمر. وهذه الولاءات لا تقوم على الأيديولوجيا وحدها، بل على منظومة متكاملة من الوظائف والعقود والحماية القضائية، تعمل باستقلالية عن طهران وتجعلها بمنأى عن الضغوط الخارجية.

وهكذا يجد الزيدي نفسه على رأس منظومة لا يحتكر أي طرف التحكم بمسارها. فواشنطن تهيمن على الملف النفطي ولكنها عاجزة عن إعادة بناء الدولة. وطهران تمسك بالميليشيات لكنها لم تعد تديرها بالدقة التي كانت عليها قبل الحرب. ونخب الإطار تسيطر على المحاصصة وتدرك في الوقت ذاته أنها رهينتها. وفي هذا المثلث من الارتباط المتبادل، لا يكون اختيار رجل لا يُقلق أحدا قرارا سياسيا بقدر ما هو إقرار جماعي بعجز النظام عن تغيير نفسه مع احتفاظه بقدرته الراسخة على إعادة انتاجه.

ولهذا، فإن تنصيب علي الزيدي ليس انتصارا لإيران ولا للولايات المتحدة. بل هو عنوان لانسداد سياسي يأبى إلا أن يتواصل.

*باحث دكتوراه في العلوم السياسية في معهد العلوم السياسية بباريس

1"مدينة عراقية مقدسة، تعتبر "عاصمة التشيع

2 الإطار التنسيقي هو ائتلاف يضم خصوصا ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، ومنظمة بدر بقيادة هادي العامري، وتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم، إضافة إلى الممثلين السياسيين للحشد الشعبي. ويعد الكتلة البرلمانية الشيعية الرئيسية منذ انسحاب التيار الصدري من البرلمان في يونيو/حزيران 2022، وهو الذي يتحكم فعليا في اختيار رئيس الوزراء.

3.حسين فاضل، "مرشح اللحظة الأخيرة: سيرة غير منشورة لرئيس الوزراء المكلف علي الزيدي"، جمار، 29 أبريل/نيسان 2026

4عائشة كيو داون، لارا دهمش، رنا الصباغ وكيفن ج. هول، "مزاد الدولار العراقي:"الوحش"الذي يمرر مليارات الدولارات إلى المحتالين والمسلحين عبر الاحتياطي الفدرالي الأمريكي"، مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP)8 ، أكتوبر/تشرين الأول 2024.

5.عائشة كيو داون، لارا دهمش، رنا الصباغ وكيفن ج. هول، المرجع نفسه

6.سامي زعيبي، "الميليشيات العراقية في صراع من أجل البقاء"، مجلة نيو لاينز، 20 أبريل/نيسان 2026